ISSN: 2437-0827
مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
DOI:5424/IJO/21547
المجلد: 01 العدد: 09 السداسي الأول 2021

الحماية الاجتماعية والتشغيل: حالة الجزائر

Social protection and employment: The case of Algeria

كرمبيط رشيدة، يحياوي فاطمة

[1] محاضر أ، جامعة لونيسي علي –البليدة 2، الجزائر، kremrach@gmail.com

[2] محاضر ب، الجزائر، yasminayoyo400@gmail.com

تاريخ الاستقبال:**2020/11/11** تاريخ القبول: **2021/05/29** تاريخ النشر: **2021/09/27**

ملخص:

تعتبر الحماية الاجتماعية رافدا للتنمية وآلية للمحافظة على الموارد البشرية، وتكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال، وتحسين مستوى عيش الأفراد والأسر ودعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي، كما تسعى إلى ضمان استمرار الدخل في التأمين عندما يقل الدخل أو ينقطع بسبب العجز أو الشيخوخة أو الوفاة، وتوفير العلاج أثناء المرض مما يؤدي إلى توفير الأمن الاجتماعي للإنسان في مستقبل حياته أو لذويه بعد وفاته، مما يجعله مطمئنا وينصرف إلى عمله بجدية وكفاءة. سنحاول من خلال مداخلتنا معالجة موضوع الحماية الاجتماعية والتشغيل من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات، من بينها الضمان الاجتماعي و دوره في حماية العمال من خطر فقدان الدخل، مع الوقوف على السياسات الحمائية التي طبقتها الجزائر بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي من أجل الحماية من خطر البطالة ودعم التشغيل، مستعملة بذلك سياسات التأمين ضد البطالة، وسياسة تأمين التشغيل وسياسة التضامن الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: التشغيل؛ الضمان الاجتماعي؛ الحماية الاجتماعية؛ السياسات الحمائية؛ التأمين

Abstract:

Social protection is a source of development and a mechanism for the preservation of human resources**.** Through our intervention we will try to talk about social protection and employment dependenc on group of mechanisms including social security and its role in protecting workers from the risk of loss of income . With standing on The protectionist policies adopted by Algeria after the implementation of structural adjustment programs to protect against the risk of unemployment and support employment It uses unemployment insurance policys,employment insurance policy and social solidarity policy In addition ,this intervention is supported by statistics in tabular form.

Keywords: Social protection; employment; social security; insurance policys; social solidarity

المرسل:

1. مقدمة

يشكل توفير الأمن الاجتماعي للعاملين من المخاطر التي قد يتعرضون لها هدفاً للحماية الاجتماعية التي من شأنها أن تحول بينهم وبين أداء عملهم مما يعرضهم لبؤس الحاجة و العوز وهذا من أهم ما يزعزع استقرار أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية ،فشعور العاملين فيها بتخليها عنهم عند تعرضهم لهذه المخاطر، من شأنه التأثير على أدائهم لذلك تسعى كل دول العالم إلى ضمان هذه المخاطر وذلك عن طريق الحماية الاجتماعية وهذا النظام الذي يجعل الأفراد أكثر ارتياحا في أداء عملهم دون الخوف مما قد يتعرضون له.

و الجزائر من الدول التي مستها التصحيحات الهيكلية خلال منتصف التسعينات ، مما أدى إلى ظهور كارثة اجتماعية (ارتفاع عدد العمال المسرحين، زيادة عدد الفقراء، ارتفاع مستوى البطالة ...)إضافة إلى الارتفاع الهائل في اليد العاملة النشطة حتمت عليها هذه الأوضاع إيجاد حماية اجتماعية جديدة من أجل تلطيف الأجواء واتخاذ التدابير الحمائية اللازمة لمواجهة اختلال سوق العمل. فما هي السياسات الحمائية التي طبقتها بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي من أجل الحماية من خطر البطالة ودعم التشغيل؟ .

2. الحماية الاجتماعية :

تعرفها الأمم المتحدة على أنها « ذلك النسق المنظم من الهيئات و المؤسسات و البرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان»(01)

في حين يعرفها Blanchard على أنها النظام الذي يتوفر فيه العناصر التالية (02)

- عنصر الإلزام (الإجبارية في التأمين) .
- تحمل الحكومة لجزء من تكاليف التأمين .
- قيام الحكومة بدور المؤمن (هيئة التأمين) .

و حسب Devereux الحماية الاجتماعية هي مجموعة « معينة من أدوات السياسة و ضعت لتخفيف الفقر و إدارة المخاطر في المجتمعات الفقيرة و الضعيفة» (03)

يتضح من خلال هذه التعاريف شمولية مفهوم الحماية الاجتماعية و ارتباطه بالأمن الاجتماعي الإنساني و هذا يعني أهمية تحقيق و إشباع الحاجات الإنسانية بدءً من الحاجات الفسيولوجية و حتى الشعور بالأمن و الاحترام ، فلا بد من المساعدات الاجتماعية و التأمينات الاجتماعية و الرعاية الصحية .

3. الحماية الاجتماعية في الجزائر :

كانت شبكة الحماية الاجتماعية في الجزائر تتشكل من الضمان الاجتماعي و من الدعم للسلع الغذائية إضافة إلى ذلك فقد أوجدت الحكومات الجزائرية مساعدات اجتماعية عبر برنامجين :

الأول : يشمل مساعدات عائلات العاملين في مختلف القطاعات بما فيهم الموظفين الحكوميين و هذه المساعدة مكونة من تحويلات نقدية و علاوات مدرسية بغض النظر عن مستوى دخل الأسرة .

أما البرنامج الثاني : فهو المساعدة المالية المباشرة للمسنين و المعوقين ، إضافة إلى ذلك يشمل برامج مساعدات غذائية للأسر الفقيرة و منح مدرسية للأطفال ، العنصر الثالث لشبكة الحماية في الجزائر هو سياسة الاستخدام و الأجور .

لقد أقدمت الحكومة الجزائرية على إتباع سياسات تؤمن الاستخدام الكامل عبر قوانين صارمة تمنع رب العمل من صرف المأجورين ، كما أنها فرضت على أرباب العمل تأمين العديد من المنافع الاجتماعية للعاملين .إضافة إلى ذلك اتبعت الحكومة سياسة رفع الحد الأدنى من الأجور بشكل مستمر لتأمين الحد الأدنى المقبول من الدخل .

لكن عندما باشرت الحكومة الجزائرية بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اضطرت إلى إعادة النظر في شبكة الحماية الاجتماعية فكان التركيز على حصر المستفيدين من المساعدات بذوي الدخل المتدني، كما عالجت سياسة الاستخدام و ما لزم من تمكين استمرارية برامج المساعدات ففي مطلع التسعينات(عام 1992)اعتبرت الحكومة أن الدعم للسلع الغذائية لا يمكن الاستمرار به و لا بد من أن تكون الأسعار مرآة للكلفة الحقيقة لها ، لذلك أوقفت الدعم عن معظم السلع باستثناء الحليب و الطحين والسميد .

و بالتالي انخفضت نسبة الدعم من حدها الأعلى عام 1991 و هي 4.7% من الناتج القومي إلى ما يقارب الصفر بالمئة عام 1999.كما انتشرت البطالة بسبب تسريح العمال و غلق معظم المؤسسات واتسعت بذلك رقعة الفقر ، وتعويضاً عن كل هذا أقدمت الحكومة على تقوية المساعدات المالية من خلال إثراء نظام الحماية الاجتماعية ببرامج أهمها التأمين ضد البطالة و التقاعد المسبق ، أما فيما يتعلق بقوانين العمل ، فقد أقدمت الحكومة على تشريع جديد يهدف إلى مساعدة الشباب في بحثهم عن فرص عمل ، فأوجدت برامج تأهيل في الإدارة و التعاونيات و تشجيع المؤسسات الصغيرة .

و رغم هذا فإن تلك الإجراءات غير كافية لتغطية الانخفاض في الدخل الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية من جهة و انتشار البطالة من جهة أخرى بسبب عدم توفر رأس المال المطلوب لخلق فرص العمل(04) ،إن الحماية الاجتماعية يمكن تلخيصها في الدور الذي تقوم به صناديق الحماية الاجتماعية عبر الدول . عرفت في الجزائر تطوراً كبيراً منذ الاستقلال تجسد من خلال العديد من التنظيمات والقرارات والإجراءات التي تم اتخاذها و التي تهدف إلى تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكافة الفئات الناشطة والشرائح الاجتماعية و تحسين مستويات المعيشة ، و يمكن تلخيص مؤسسات الحماية الاجتماعية في الفروع التالية :

CNAS: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية و يشمل العمال الذين يتقاضون الأجور بصفة عامة، وكذلك بعض الفئات الأخرى (المعوقين، المجاهدين،..) حيث تقتطع نسبة من أجور العمال شهريا لتغطية النفقات الناجمة عن المرض أو حوادث العمل.

CASNOS: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء يختص هذا الصندوق بأصحاب الحرف وأرباب العمل وبصفة عامة كل من يمتلك محل تجاري، فهو ملزم بتسديد اشتراكه لضمان الاستفادة من التعويضات عند المرض أو التعرض لحادث عمل، و كذا الحصول على التقاعد .

CNAC: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، تضمن هذه الهيئة للعمال الذين تم تسريحهم بموجب قانون وزاري و كذلك في حالة إغلاق المؤسسات العمومية دفع أجرة شهرية لفترة زمنية معينة .

CNR: الصندوق الوطني للمعاشات، تهتم هذه الهيئة بتسديد مستحقات فئة المؤمنين الذين أحيلوا إلى التقاعد.

CACOBATH: صندوق التأمينات للعطل مدفوعة الأجر، يعمل هذا الصندوق كوسيط بين العامل وصاحب العمل في قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك من خلال الاشتراكات التي تدفع سنوياً لهذا الصندوق لتغطية أجور العمال الخاصة بالعطل.

ONAAPH: الديوان الوطني للأعضاء الاصطناعية للمعوقين، أنشأ هذا الديوان خصيصاً للفئة المعوقة حركياً حيث يقوم بتقديم المساعدات المتمثلة في الأعضاء الاصطناعية، الكراسي المتحركة، وغيرها من الأجهزة دون مقابل و هذه المصاريف تغطى من قبل صندوق الضمان الاجتماعي.

FNPOS: الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية، خصص هذا الصندوق لتدعيم بناء السكنات الاجتماعية الخاصة بالإجراء أي الفئة العاملة ويمول من قبل الدولة وكذا الصناديق الاجتماعية الأخرى، لقد استطاعت الجزائر أن تأسس نظاماً للحماية الاجتماعية يتميز بالتنوع ويستجيب لكل احتياجات فئات المجتمع وحقق أهداف اجتماعية واقتصادية كبيرة، لكن التحدي الكبير الذي يواجه هذه المؤسسات الاجتماعية هو المحافظة على الأقل على توازنهم المالي والبحث عن طرق لضبط وتقييم أفضل لتكاليف الحماية الاجتماعية التي تتحملها هذه المؤسسات، واستثمار المساهمات الاجتماعية بأحسن الطرق حتى تحقيق أرباح يمكن أن تساهم في الحفاظ على توازنها المالي و منه الحفاظ على نظام الحماية الاجتماعية وبالتالي استمراره و تركه للأجيال القادمة، وذلك ينعكس كله على التنمية البشرية في الجزائر .

4. الضمان الاجتماعي في الجزائر :

يعتبر الضمان الاجتماعي في الجزائر مكسباً للمجتمع باعتباره أداة فعالة للحماية الاجتماعية ضد الأخطار التي تهدد الفرد .

و الضمان الاجتماعي في الجزائر لم يكن معزولاً عن التقلبات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت في البلاد خلال التسعينات بل كان هو الفاعل في نظام الحماية ، و ذلك باشتراكه في صنع السياسات الاجتماعية و الاقتصادية خصوصاً تلك المتعلقة بسوق العمل .

إن الضمان الاجتماعي الذي يضمن الحماية للعامل من الأخطار التي تهدده داخل المؤسسة الاقتصادية و خارجها (كالخدمات الصحية ، التعويضات العائلية ، منح الشيخوخة ، التقاعد ، الأمومة ، العجز ، الوفاة و المرض ، حوادث العمل و الأخطار المهنية) أصبح لزاماً عليه التكفل بالأوضاع المزرية التي

يمر بها العامل بسبب مخلفات برامج التعديل الهيكلي و ذلك من خلال توسيع مجال التغطية الاجتماعية ليشمل العمال المسرحين الذين أصبحوا بين عشية و ضحاها بدون دخل ، و كذلك اتخاذ ميكانزمات فعالة من شأنها تخفيف الضغوط على سوق العمل ، كإعادة النظر في معدلات الاشتراك في الضمان الاجتماعي ، سن التقاعد ، زيادة معدلات الإنفاق ...إلخ).

5.المستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر :

يتضمن الضمان الاجتماعي حوالي 8 مليون مؤمناً اجتماعياً ، حيث يغطي نظام الضمان الاجتماعي حوالي 80% من السكان و عليه يمكن القول أن هذا النظام معمم في الجزائر خاصة فيما يتعلق بخطر المرض و بالتدقيق تعويض مصاريف العلاج للفئات الآتية :

- المتقاعدون و المتحصلون على معاشات و إرادات من الضمان الاجتماعي .
- العمال الأجراء .
- العمال الممارسين أعمال لحسابهم الخاص .
- المستفيدون من عقود الإدماج المهنيDAIP .
- الطلبة (طلبة المعاهد و الجامعات و تلاميذ المدارس) .
- المجاهدون و المتحصلون على معاشات المجاهدين .
- الأشخاص المعاقون و نقصد بهم الأشخاص الطبعيين الممارسين بالفعل نشاط تجاري أو مهني وفقاً للشروط المحددة وفقاً للتنظيم المعمول به .
- المستفيدون من المساعدة الاجتماعية على غرار المنحة الجزافية للتضامن (AFS) و المقدمة للأشخاص المسنين بدون دخل أو تعويض عن الخدمة ذات المنفعة العامة (IAIG) و المقدمة للبطالين بدون دخل .

6. الضمان الاجتماعي و حماية الدخل : يرتبط الضمان الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بسوق العمل فهو يستلهم مدخراته من العمال المنخرطين فيه ويقدم لهم خدمات و امتيازات حمائية في الأجل البعيد أو عند استحقاق هذه الخدمات .و من بين هذه الامتيازات نجد في المقدمة حماية العامل عند تعرضه لأي عائق يمنعه عن ممارسة عمله من خلال منحه التقدميات الاجتماعية فهو بذلك يضمن القدرة الشرائية و العيش الكريم للعامل و أفراد عائلته ، و هذا طبقاً للتعليمات الصادرة عن المكتب الدولي للعمل و التي توضح بالتحديد دور الضمان الاجتماعي في هذا المجال . و من بين التقدميات التي يمنحها الضمان الاجتماعي نجد : تعويضات البطالة ، تقدميات المعاش بمختلف أنواعها ، التعويضات العائلية .

7. **تأثير الضمان الاجتماعي على سوق العمل :** يبدو دور الضمان الاجتماعي من خلال تأثيره على سوق العمل ، فالضمان الاجتماعي يتولد من سوق العمل فهو من جهة يستمد موارده منه و من جهة أخرى يعمل على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمل من خلال سياسة الأداء المقدمة

من طرفه و كذلك نوعية الامتيازات التي يتحصل عليها أرباب العمل مثلاً تخفيض نسبة المساهمات الاجتماعية و من بين هذه السياسات أيضاً نجد سياسات تتعلق بالتقاعد .

1.7 **تأثير سياسات التقاعد** : يلعب التقاعد دوران مختلفان اتجاه سوق العمل ، ففي حالة ندرة أو قلة الأيادي العاملة يقوم الضمان الاجتماعي طبعاً بقرار من الدولة بتأجيل المعاش بغية الحفاظ على العمالة نظراً للخبرة التي تتمتع بها و ذلك بواسطة تخفيف مقدار المعاش و رفع سن التقاعد .ففي الجزائر تصل في حدود 60 سنة بالنسبة للمرأة و هذا نظراً لتوفره على قوة عاملة هائلة خارج سوق العمل ، أما في حالة تفشي البطالة يقوم الضمان الاجتماعي بتخفيضها و تحفيز التشغيل ليتمكن الجيل الجديد من العمل عن طريق تطبيق نوعان من التقاعد (05).

1.1.7 التقاعد قبل الأوان : هو تخفيف سن الشيخوخة خمس سنوات لمن أمضى فترة طويلة في البطالة شرط توفر فترة التدرج . أوهو فتح المجال للأجراء المسنين للحصول على تقاعدهم في وقت مبكر دون تخفيف من قيمة التقاعد مع عدم العودة إلى النشاط المهني و شرط أن يتعهد صاحب العمل أن يحل محلهم أجراء طالبي العمل ، إن هذا النوع من التقاعد يعتبر امتداد لتأمين البطالة .

2.1.7 التقاعد المسبق :

يعد من إحدى الطرق لتخفيض عرض العمل عن طريق تخفيض سن التقاعد من 60 سنة إلى 55 سنة دون النظر إلى مدة التدرج . فلا استثمار في هذا النوع و جلب عدد كبير من الراغبين في التقاعد يجب أن لا تنخفض قيمة المعاش عن القيمة الحقيقية عند استو فاء مدة الاشتراك ، كذلك تعتمد بعض الأنظمة على تخفيض سن إحالة المرأة إلى التقاعد كسياسة أخرى لتشجيع الخروج الباكر من سوق العمل ، اعترافاً لها بالعمل المبكر الذي تقوم به في مكان العمل و في إعداد طاقات إنتاجية داخل منزلها .

3.1.7 تعويضات البطالة :

تعد تعويضات البطالة من أهم ركائز الحماية الاجتماعية إلا أنها تؤثر سلباً على التشغيل فهي تساعد الأفراد العاطلين بالمطالبة بأجور أعلى لأنها تحميهم من ضغط الحاجة و بالتالي فهي تساعدهم على طول فترة بطالتهم ، كما أنها تقلل من رغبة الأفراد العاطلين في البحث عن وظيفة ، ذلك لأنه بمجرد حصول الفرد على الوظيفة سيفقد إعانة البطالة كما سيخضع دخله للضريبة و يكون الفرد بذلك قد تعرض لضريبة ضمنية عندما فقد الإعانة ، و لضريبة صريحة عندما حصل على دخل من الوظيفة . هذا لكي تمارس التعويضات دورها في تشجيع التشغيل يجب تخفيض مدة الحماية و تخفيض أيضاُ قيمة التعويضات بشكل تتباين مع مستوى الأجر الأدنى و لكي يزرع جدية البحث عن العمل .

4.1.7 الاشتراكات الاجتماعية :(06) عند التكلم عن المساهمات الاجتماعية المفروضة على أصحاب العمل و الأجراء يقصد به تكلفة العمل ، إلا أنه ليس هناك علاقة ضمنية بينهما طالما تدخل هناك محددات أخرى كالأجر ، الضريبة على الدخل. فإذا اعتبرنا ثبات هذه المحددات أي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن فرض معدل مرتفع من المساهمة الاجتماعية على أصحاب العمل تؤدي حتماً

إلى ارتفاع تكلفة العامل البسيط مما تعرقل عملية الطلب على العمل و تؤدي بأصحاب العمل إلى التفكير بزيادة الساعات الإضافية عوض تشغيل عمال جدد أو التفكير في تمديد أوقات العمل ، وتتأثر كثيراً المؤسسات ذات كثافة اليد العاملة مما يجعلها تقوم بعملية إحلال الآلات مكان الوسائل .

8. تمويل صناديق الضمان الاجتماعي :من المتغيرات المتحكمة و المحددة لعملية التنمية "التمويل" الذي يعتبر من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المنشآت و خاصة الكبيرة منها ، و ذلك لما يترتب على عملياته من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها القرارات المتعلقة باختيار مصادر التمويل و القرارات المتعلقة بالائتمان .

1.8 مصادر تمويل قطاع الضمان الاجتماعي :هناك العديد من المصادر التي يمكن لمؤسسات الضمان الاجتماعي الاستفادة منها للحصول على الأموال اللازمة للقيام بعملياتها المالية و الوفاء بالتزاماتها ، غير أنها تعتمد أساساً على مصدرين رئيسيين هما :

أ- التمويل عن طريق الاشتراكات : تعني فكرة الاشتراكات الاجتماعية مساهمة كل مؤمن اجتماعي في تمويل الضمان الاجتماعي قبل الاستفادة من الحماية الاجتماعية و هذا ما يفسر وجود علاقة بين قيمة مساهمته و الخدمة الاجتماعية وحدد معدل الاشتراك في جانفي 2011 بـ 35% من الدخل مقسم على النحو التالي 9% من الدخل العامل ، 25% تدفعه المؤسسة و 0.5% حصة صندوق الخدمات الاجتماعية و 0.5% حصة السكن كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم 1: معدل الاشتراك في الحماية الاجتماعية في 1 جانفي 2011

	أرباب العمل والمستخدمين	العامل الأجير	حصة صندوق الخدمات الاجتماعية	المعدل
تأمينات اجتماعية	12.5%	1.5%	-	14.00%
حوادث العمل والأمراض المهنية	1.25%	-	-	1.25%
التقاعد	10.00%	6.75%	0.5%	17.25%
تأمين البطالة	1.00%	0.5%	-	1.5%
التقاعد المسبق	0.25%	0.25%	-	0.5%
السكن الاجتماعي	-	-	0.5%	0.05%
المعدل	25.00%	9.00%	1.00%	35.00%

المصدر : نسيمة لعرج مجاهد ، مصطفى طويطي، **تحليل واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر**،مجلة البحوث الاقتصادية المقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،الجزائر،العدد 2 جوان،2017، ص 73.

ب- التمويل عن طريق الضرائب :

يبرز هنا الدور الذي تقدمه الدولة للحماية الاجتماعية من خلال تمويلها المعتبر و المتمثل في الميزانية الاجتماعية التي تخصصها من الميزانية المالية لكل سنة ، عن طريق الضرائب التي تقتطعها الدولة والجماعات المحلية من الأفراد و المؤسسات و جزء آخر من إرادات الدولة في شكل مساعدات (الضمان الاجتماعي) . كل هذا من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين ، محاربة الفقر ، تحسين الأوضاع

المعيشية للأفراد . و من بين القرارات الصائبة التي وضعت في منأى عن الأزمة المالية : القرار التاريخي الذي اتخذه رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى المزدوجة لتأميم المحروقات و تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 2006 ، ليتبنى نظام تقاعد قائم على المبدأ ألتوزيعي و التضامني في الجزائر و تدعيم تمويله بـ 2% من الجباية الناتجة عن المحروقات . كما سجلت النفقات الاجتماعية للدولة معدل نمو سنوي قدره 18% خلال الفترة 1999–2008 و ذلك بعدما تضاعفت بأكثر من 4 مرات مقارنة لعام 1999 ، و يعود هذا الارتفاع إلى تكفل ميزانية الدولة بفئات السكان المحرومة و ذلك من خلال أجهزة الحماية الاجتماعية (الشبكة الاجتماعية ، ترقية مناصب الشغل ... إلخ) و كذا تطبيق إصلاحات فيما يخص الأسعار .

تمثلت التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة في :

- الدعم الموجه للسكن ، الدعم الموجه للعائلات ، الدعم الموجه للمتقاعدين ، الدعم الموجه للصحة ، الدعم الموجه للمجاهدين ، الدعم الموجه للمحرومين ، المعاقين و ذوي المداخيل الضعيفة ، حيث تعتبر هذه الميزانية وسيلة فعالة لمحاربة الفقر المدقع و الإقصاء الاجتماعي .

كما توجد مصادر أخرى لتمويل الحماية الاجتماعية تتمثل في :(07)

- الإيرادات من الاستثمارات من قبل الضمان الاجتماعي .
- المساهمات التي يدفعها أرباب العمل للتأمين ضد البطالة و التقاعد المبكر .
- الزيادات و الرسوم المتأخرة و غيرها من العقوبات ضد أرباب العمل و الموظفين غير الموفين بالتزاماتهم القانونية اتجاه الضمان الاجتماعي .

9. التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي :

حفاظاً على توازناتها المالية تعمل جميع مؤسسات الضمان الاجتماعي ، وذلك من خلال التوفيق بين مواردها المالية المتأتية من المصادر السابقة الذكر ، و نفقاتها التي تؤديها للقيام بمهامها الأساسية ، وفي كثير من الدول تعتبر عملية الموازنة بين نفقات و موارد مؤسسات الضمان الاجتماعي مشكلة حقيقية نتيجة للارتفاع المستمر لتعويضات و مستحقات المؤمنين اجتماعياً(08) .

1.9 تطور حجم المستفيدين من خدمات قطاع التأمينات الاجتماعية الجزائري :

تعتبر اقتطاعات الضمان الاجتماعي من أهم الموارد المالية التي تستفيد منها مؤسسات التأمين الاجتماعي في تسديد تعويضات المؤمنين ، إضافة إلى أنها تزيح حملاً ثقيلاً على الحكومة فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لقطاع الضمان الاجتماعي و يعطي نظام التأمينات الاجتماعية العديد من المزايا للمؤمنين ، و لذلك يسعى معظم الأفراد إلى التسجيل في إحدى شركات التأمين للاستفادة من تعويضات المخاطر الغير متوقعة في محيطهم المهني و المعيشي بصفة عامة .

و بالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي الجزائري ، فهو يضم أكبر الشركات التأمينية في السوق الوطنية ، نتيجة لأنه يجذب جل العمال الأجراء في القطاعين العام و الخاص ، إضافة إلى حجم كبير من العمال الغير الأجراء ، و لذلك تشكل العملية التمويلية مشكلة كبيرة بالنسبة للقائمين على تسييره .

و يمكن تبيين تطور عدد المسجلين في مؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 2 : تطور عدد المسجلين في مؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري (المؤمنين الاجتماعيين حسب الصندوق من 2001 إلى 2016)

	2001	**2002**	**2003**	**2004**
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي cnas				
عدد المأمنين الاجتماعيين	4 873 699	4 872 715	4 055 243	6 369 266
الصندوق الوطني للمتقاعدين cnr				
عدد المتقاعدين*	1 341 161	1 422 645	1 512 681	1 605 527
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء casnos				
عدد المخرطين الناشطين**	558 473	604 621	646 785	680 543
الصندوق الوطني للعطل و البطالة و رداءة الأحوال الجوية للبناء و الأشغال العمومية و المياه cacobath				
عدد المستخدمين المخرطين	30 091	38 746	42 371	39 971
	2005	**2006**	**2007**	**2008**
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي cnas				
عدد المأمنين الاجتماعيين	6 756 271	6 816 052	7 337 372	7 800 320
الصندوق الوطني للمتقاعدين cnr				
عدد المتقاعدين*	1 688 055	1 771 596	1 858 902	1 948 138
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء casnos				
عدد المخرطين الناشطين**	720 090	765 940	819 821	877 329
الصندوق الوطني للعطل و البطالة و رداءة الأحوال الجوية للبناء و الأشغال العمومية و المياه cacobath				
عدد المستخدمين المخرطين	44 181	47 067	53 636	59 425
	2009	**2010**	**2011**	**2012**
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي cnas				
عدد المأمنين الاجتماعيين	8 346 692	8 494 919	8 819 160	9 288 143
الصندوق الوطني للمتقاعدين cnr				
عدد المتقاعدين*	2 075 444	2 169 892	2 189 702	2 319 531
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء casnos				
عدد المخرطين الناشطين**	941 825	1 011 435	1 123 932	1 250 075
الصندوق الوطني للعطل و البطالة و رداءة الأحوال الجوية للبناء و الأشغال العمومية و المياه cacobath				
عدد المستخدمين المخرطين	63 952	67 723	64 008	61 830
	2013	**2014**	**2015**	**2016**
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي cnas				

عدد المأمنين الاجتماعيين	9 917 243	10 626 369	11 342 779	11 957 202
الصندوق الوطني للمتقاعدين cnr				
عدد المتقاعدين*	2 482 454	2 630 362	2 773 615	2 978 557
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء casnos				
عدد المنخرطين الناشطين**	1 287 463	1 381 0261	1 493 629	1 721 756
الصندوق الوطني للعطل و البطالة و رداءة الأحوال الجوية للبناء و الأشغال العمومية و المياه cacobath				
عدد المستخدمين المنخرطين	62 984	62 983	64 112	64 505

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، **الجزائر بالأرقام نتائج:2014–2016**،نشرة 2017،رقم 47، ص ص 22-24.

***الصندوق الوطني للتقاعد** : بما في ذلك كل منافع التقاعد .

****الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء** : –المنخرطون في حالة ممارسة فصلية للنشاط.

–تعداد الناشطون جاري التعديل بناءًا لتواريخ الإعلان في بداية و نهاية النشاط .

[1] رقم مراجع مقارنة مع التي صدرت في النشرات السابقة(أنظر الجزائر بالأرقام النشرة رقم 45 و 46.

يبين لنا الجدول السابق أن عدد المسجلين في صناديق التأمين الاجتماعي عرف تطوراً كبيرًا ، حيث ارتفع العدد في الصندوق الوطني للعمال الأجراء من 873699 4 مؤمن سنة 2001 إلى 11957202 مؤمن سنة 2016 ،أما عدد المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء **casnos** فقد ارتفع عدد المؤمنين (المنخرطين النشطين) من 558473 مؤمن سنة 2001 إلى 1721756 مؤمن سنة 2016، و من 161 341 1 مؤمن سنة 2001 إلى 557 978 2 مؤمن بالنسبة للصندوق الوطني للمتقاعدين و ذلك سنة 2016 .

و من299694 مؤمن سنة 2001 إلى 1162144مؤمن سنة 2016 بالنسبة للصندوق الوطني للعطل والبطالة و رداءة الأحوال الجوية للبناء و الأشغال العمومية و الري ، إن هذا الارتفاع في عدد المسجلين يدل إلى ارتفاع الطلب على خدمات التأمين الاجتماعي من طرف أفراد المجتمع ، ما ينتج عن هذا الارتفاع زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية و حجم العمالة في القطاعين العام و الخاص للإقتصاد، و هذا ما يسمح بزيادة المنافذ التمويلية لمؤسسات التأمين الاجتماعي ، و رفع قدرتها على خدماتها إلى زبائنها المؤمنين لديها .

2.9 التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي الجزائري :

يعتبر تحقيق الأرباح و استمراريتها الهدف الأساسي من نشاط مؤسسات التأمين ، فضلاً إلى سعيها للحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المالية مقابل صرف أقل قدر ممكن من النفقات .و تعتمد كل مؤسسة سياسية معنية ، و تسطر خططاً حاضرة مستقبلية من أجل الوصول إلى إستراتيجية التوظيف المثلى لمواردها المالية ، غير أنها تصطدم في بعض الأحيان بحالة زيادة نفقاتها أكثر من مواردها

وخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية و الكوارث الطبيعية ، و لذلك لا بد من وضع السبل الكافية والاحترازات الكافية لتجنب هذا الوضع . و على غرار باقي مؤسسات التأمين ، تسعى مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائرية من خلال أنشطتها و خدماتها إلى تحقيق زيادة في إراداتها المالية على حساب نفقاتها ، و استدامة هذا الوضع بما يضمن تقديم أفضل نوع من الخدمات للمؤمنين لديها ، و يمكن التأكد من مدى تحقيق مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائري لتوازنها المالي من خلال الجدول المالي الذي يبرز تطور حجم مواردها و نفقاتها خلال الفترة 2001 إلى 2016 .

جدول رقم 3 : تطور حجم موارد و نفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائري خلال الفترة (2001-2016) مليون دج

2005	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**		
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي – ص.و.ض.ا.–cnas						
+9 992	+8 485	+8 900	+6 052	+7 430[1]	رصيد	
الصندوق الوطني للمتقاعدين – ص.و.م.–cnr						
+3 180	+11 160	+3 270	-1 770	+7 220	رصيد	
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء casnos						
-2 405	-1 608	-763	+657	+246	رصيد	
الصندوق الوطني للتامين علي البطالة – ص.و.ت.ب.–						
+12 162	+11 660	+11 370	+10 820	+7 644	رصيد	
الصندوق الوطني للعطل و البطالة و رداءة الأحوال الجوية للبناء و الأشغال العمومية و المياه cacobath						
+1 718	+1 300	+860	+1 564	+850	رصيد	
2010	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**		
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي – ص.و.ض.ا.–cnas						
+79 7421	+50 176	+25 697	+9 645	+1 571	رصيد	
الصندوق الوطني للمتقاعدين – ص.و.م.–cnr						
+10 404	+18 800	+6 140*	-5 810	-8 720	رصيد	
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء casnos						
+3 432	+1 356	-16	-840	-1 863	رصيد	
الصندوق الوطني للتامين علي البطالة – ص.و.ت.ب.–						
+13 160	+6 147	+17 436	+14 167	+10 429	رصيد	
الصندوق الوطني للعطل و البطالة و رداءة الأحوال الجوية للبناء و الأشغال العمومية و المياه cacobath						
+3 755	+3 498	+2 762	+2 494	+1 917	رصيد	
2016	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي – ص.و.ض.ا.–cnas						
+81 512	+79 549	+85 696	+107 315[1]	+196 532	+133 531	رصيد
الصندوق الوطني للمتقاعدين – ص.و.م.–cnr						

	رصيد	+39 062	+110 540	-85 762	-123 936	-258 960	-343 129
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء casnos							
	رصيد	+1 836	+4 180	+2 438	+376	+2 453	+26 431
الصندوق الوطني للتامين علي البطالة – ص.و.ت.ب.–							
	رصيد	+1 121	+2 778	+17 734	+14 262	+22 998[1]	+20 777
الصندوق الوطني للعطل و البطالة و رداءة الأحوال الجوية للبناء و الأشغال العمومية و المياه cacobath							
	رصيد	+3 179	+3 241	+3 450	+2 870	+3 143	+3 619

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، **الجزائر بالأرقام نتائج:2014–2016**،نشرة 2017،رقم 47، ص ص 20–21، نقلاً عن وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

*حساب غير ملزم لعدة استثمار خليفة بنك(6900 مليون دينار)

[1] أرقام مراجعة مقارنة مع التي صدرت في النشرات السابقة .

يبدو من خلال معطيات الجدول أعلاه أن الرصيد الصافي لمؤسسات الضمان الاجتماعي عرف تطوراً كبيراً خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2016 ، فلم تعرف صناديق الضمان الاجتماعي أي صعوبات مالية و لم تسجل أي منها عجزاً في الميزانية ، حيث ارتفعت قيمة الرصيد الصافي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء من 430 7 مليون دج سنة 2001 إلى 512 81 مليون دج سنة 2016 و من 246 مليون دج سنة 2001 إلى 26431 مليون دج سنة 2016 بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ، و من 3166 مليون دج سنة 2001 إلى 20777 مليون دج سنة 2016 بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و من 850 مليون دج سنة 2001 إلى 3619 مليون دج سنة 2016 بالنسبة للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر و البطالة و رداءة الأحوال الجوية للبناء و الأشغال العمومية و الري .يتضح على ضوء هذه الأرقام أن صناديق التأمينات الاجتماعية تحقق فائضاً تمويلياً ، و لا تعاني من أي عجز مالي و قد تصدرها سنة 2016 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء برصيد موجب قدره 81512 مليون دج و يرجع السبب في ذلك إلى الإرتفاع المستمر في عدد المسجلين لديها ، و هو ما يدل على أن التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي الجزائري يرتبط بشكل مباشر بقيمة الاقتطاعات أو الاشتراكات المالية للمؤمن .

يعتبر الضمان الاجتماعي آلية من آليات الحماية الاجتماعية اتجاه التشغيل و الحفاظ على العمالة ، حيث أنه المرآة العاكسة لمستوى التنمية و أحد معالم دولة الرفاهة و مقياس للتقدم الاجتماعي ، لكن نجاح أي سياسة من السياسات الحمائية التي ينتهجها الضمان الاجتماعي من أجل توفير الحماية الاجتماعية لا تكون بمعزل عن حجم التشغيل و حجم البطالة داخل المجتمع أي سوق العمل .

10. تطور سوق العمل في الجزائر : تختلف وضعية سوق العمل باختلاف السياسة المتبعة ، حيث تبنت الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي مقاربة اجتماعية لامتصاص الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية .

المرحلة الأولى 1990 –1998 : عرفت هذه المرحلة ارتفاعاً في معدلات البطالة التي نتجت عن تسريحات جماعية و فردية منها. 60 ألف عامل في القطاع الصناعي لوحده ، و الذي سببه غلق مؤسسات لم تتمكن من مواجهة الظروف الاقتصادية الجديدة و التكيف معها ، و التي بلغت أكثر من 1200 مؤسسة ، كما وصلت معدلات البطالة إلى 29.7% سنة 1999 و هذا حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات(09) ،تأثر التشغيل خلال هذه المرحلة بعملية خوصصة المؤسسات الاقتصادية فتقلص الطلب على العمل بالنسبة للمشاريع الجديدة بالإضافة إلى تبني مقاربة الكفاءة الاقتصادية في التسيير، ما أدى إلى تسريح بعض العمال و إحالة العديد منهم إلى التقاعد المسبق للتحكم في التكاليف وضمان الكفاءة الاقتصادية(10) ، و تميزت أيضاً بالتباطؤ في النشاط الاقتصادي ، تفاقم في معدل البطالة ، ارتفاع معدلات الفقر إلخ بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي أنتجته الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ما أدي إلى :

- فقدان أكثر من 360 ألف منصب شغل و تسرب أكثر من 600 ألف تلميذ سنوياً .
- أكثر من 80% من البطالين لم يتجاوز سنهم 30 سنة .
- 3/2 البطالين يلتحقون بسوق الشغل لأول مرة .
- 73 ألف بطال حامل شهادة .
- مدة البحث عن الشغل وصلت إلى 30 شهر سنة 1998 .
- اقتحام المرأة لسوق العمل مراعاة للجانب الاجتماعي .(11)

المرحلة الثانية : تحسنت خلال هذه المرحلة المؤشرات المالية الكلية و تم التحكم فيها بشهادة خبراء الصندوق النقدي الدولي و ذلك بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 و وصلت الجزائر فيه إلى أهدافها المالية ، إن الاستقرار المالي الذي شهدته شجعها على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية ، فضلاً إلى تبني سياسة اقتصادية ترمي إلى دعم معدلات النمو خارج قطاع المحروقات و توسيع الوعاء الضريبي و تنويعه بما يخدم الاقتصاد عامةً . تزامناً معها عاشت الجزائر راحة مالية معتبرة منذ سنة 2000 تزامنت مع التحسن في أسعار المحروقات ، دعمت الإصلاحات و تخلصت من ضغوط الدائنون إلى غاية سنة 2006 أين تحررت من المديونية خاصة الديون العامة ، كما تجسدت الإرادة السياسية في إنعاش الاقتصاد في المبالغ المالية الموجهة لمختلف القطاعات منذ سنة 2001 .إن تخصيص 525 مليار دج لمخطط الإنعاش الاقتصادي بين 2001 – 2004 ، و55 مليار دولار (4200مليار دج) للبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 –2009 ، يعبر عن العودة القوية إلى الحياة الاقتصادية للدولة ، كما ارتفع الغلاف المالي المخصص لبرنامج توطيد النمو بين سنتي 2010–2014 إلى 286 مليار دولار(21214 مليار دج) معبراً عن تعمق التدخل . و دفعاً لعجلة النمو دعمت الخزينة العمومية للاستثمارات العامة المتعلقة بالبنى التحتية و المرافق المساعدة و هو ما يظهر تدخل الدولة

المجسد في الإنفاق العمومي للدولة الجزائرية لهذه الفترة .و لتوضيح تطور الإرادات العامة للجزائر خلال هذه المرحلة نستعرض الجدول الموالي الذي يفسر ضخ الموارد المالية في الاقتصاد الجزائري .

جدول رقم 4 : تطور الإرادات و النفقات في الجزائر خلال 2002-2014 الوحدة : مليار دج

السنة	2002	2003	2004	2006	2007	2008
النفقات	1550.7	1752.7	750.4	2543.3	3143.4	2478.3
الإرادات	1776.7	1517.7	996.6	1835.4	1900	2507.8
السنة	**2009**	**2010**	**2012**	**2013**	**2014**	
النفقات	2528.3	4459.9	7058.2	6093.1	7656.2	
الإرادات	2788.9	3074.6	3804	3878.7	4218.2	

المصدر : سعدية قصاب ، فاطمة الزهراة عبدودي ، مرجع سابق ، ص 39 .

يتبين من خلال الجدول أعلاه تطور النفقات العامة الناتجة عن تطور إراداتها الناتجة عن الجباية البترولية في المرحلة المتميزة بالراحة المالية التي عايشتها الجزائر، و إن هذا التوجه في الإنفاق يعكس سياسة التشغيل المعتمدة حيث في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق اعتمدت الجزائر سياسة تشغيل ذات مقاربة اجتماعية و اقتصادية فقامت بتسطير سياسة نشيطة تعيد التوازن إلى سوق العمل باتخاذ عدة إجراءات و برامج تشغيلية تتماشى و خصوصيات سوق العمل خصوصاً من الناحية الكمية ، وقامت بتسيير البطالة مراعاة للجانب الاجتماعي للفئات الهشة التي لم تتمكن من الاندماج في السوق .و تقييماً لسياسة التشغيل المتبعة خلال هذه المرحلة و الحكم على فعاليتها يعتمد على مؤشري البطالة و التشغيل لدلالة على ما بذلته الدولة لتعديل سوق العمل ، وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فقد شهد مؤشر البطالة اتجاهين مختلفين ، تميز الأول بالتفاقم من سنة 1990 إلى 1999 ، أما الثاني فتميز بالتحسن من خلال انخفاضه الذي بدأ من سنة 2000 إلى سنة 2014 ، و هو ما يبين تمكن الفعلي للسلطات الوصية من إدماج البطالين في سوق العمل ، باعتمادها مقاربة اقتصادية تعتمد على ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

جدول رقم 5 : تطور معدل البطالة خلال 1990 – 2016

السنة	1990	1992	1995	1998	2000	2003	2005
المعدل%	19.7	23.8	28.10	28.02	29.5	23.9	15.3
السنة	**2008**	**2011**	**2012**	**2014**	**2015**	**2016**	
المعدل%	11.3	9.9	9.7	9.8	11.2	9.9	

المصدر : www.ons.dz

تظهر قراءة معطيات الجدول أعلاه التراجع الملحوظ لمؤشر البطالة و ذلك إبتداءً من سنة 2000 السنة التي عقبت برنامج التعديل الهيكلي حيث سجل 29.5% من الفئة النشيطة خارج النسيج الإنتاجي ، و قد أعطى هذا البرنامج الأولوية لإعادة دواليب الاقتصاد حسب التحولات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة

و توقعت أن تكون له أثار اجتماعية سلبية اتخذت لمعالجتها تدابير في الأمد المتوسط و الطويل ، كما خلفت كل البرامج المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي) نفس النتائج وتسببت التغيرات الهيكلية المنتهجة في تفاقم ظاهرة البطالة ، غير أنه في السنوات التالية (2000-2014) استطاعت السلطات الوصية من تخفيض و امتصاص هذه الظاهرة ، إذ بلغ مؤشرها سنة 2005 بـ 15.3% و واصل التراجع ليصل سنة 2014 حدود 9.8 % بعدما كان9.9% سنة 2011 ، ليرتفع بعدها و يسجل 11.2 سنة 2015 ثم يعاود الانخفاض سنة 2016 ويسجل 9.9% .

يختلف التعريف المعتمد لقياس البطالة باختلاف الاقتصاديات و عن الجزائر فتعتمد في قياسها لهذا المؤشر التعريف الذي يتبناه المكتب الدولي للعمل(12) و التعريف المعتمد هذا المؤشر يختلف الذي يعتبر أن الشباب الذي يعمل يوم واحد في أسبوع التحقيق "عاملاً " و يدخل ضمن الفئة المشغلة ، ما يبين معدل التشغيل في الفترة الثانية و يشهد تحسناً يظهره الجدول الموالي .

جدول رقم 6 : تطور معدل التشغيل للفترة 2003-2016

السنة	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2013	2014	2015*	أفريل 2016*
المعدل%	30.4	37.7	34.7	37.2	37	37.2	37.6	39	37.5	37.1	37.8

Source : office national des statistiques, activité ,emploi et chômage n°653,4e trimestre2013.
*ONS

يشكل تحسن مؤشر التشغيل وجه آخر لتحسن مؤشر البطالة ، و قد انتقل هذا المؤشر من 30.4% سنة 2003 إلى 37.8% سنة 2016 ، ما يدل على إدماج البطالين في سوق العمل ضمن مختلف الإجراءات المستحدثة لهذا الهدف و ذلك سواءً كان ضمن المقاربة الاجتماعية أو المقاربة الاقتصادية .

و لا يزال السعي لإقامة سوق متوازنة بالتفكير في بدائل للنقائص المسجلة تفعيلاً للإجراءات و التدابير المتعلقة بالتشغيل والتي تدخل ضمن ما تشهده سياسة التشغيل من إصلاحات و تعديلات .

تقيم و تحلل سياسة التشغيل عن طريق ما تقدمه المؤسسات الاقتصادية من عروض شغل موجهة لصالح فئة البطالة وهو ما ستظهره معطيات الجدول الموالي .

جدول رقم 7: عرض الشغل و الطلب عليه

السنة	1990	1992	1995	1997	1999	2000	2001	2003
طلب الشغل	229548	170709	168387	163800	121309	100919	99913	234093
عرض الشغل	78783	44815	48695	27934	24726	24489	25662	47057
السنة	**2006**	**2008**	**2009**	**2011**	**2014***	**2015***	**2016***	
طلب الشغل	590784	1176156	963016	1647047	1232016	1005506	1037055	
عرض الشغل	132117	213194	235606	253605	400734	441812	465901	

Source : L'Algérie en quelques chiffres depuis www.ons.dz.

*وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

صاحب الارتفاع المتزايد لطلب الشغل زيادة في عروض الشغل المعلنة خلال العشرية السابقة ، غير أنه حدث بوتيرة متباينة كون أن العلاقة الإحصائية بين المؤشرين غير تامة ، لإرتباط إستقرار السوق وتوازنه بإمكانية الاقتصاد الجزائري على إنشاء مناصب الشغل ، فالزيادة موجودة بقدر غير كافي لا يضمن تعديل السوق ، فمثلاً في سنة 2016 قدر عدد طالبي الوظائف بـ 1037095 طلب ، مقابل 465901 منصب معلن عليه في عرض الشغل ، إذن ما يمكن قوله من خلال بيانات الجدول أعلاه أن عرض الشغل خلال الفترة المبينة فيه كان متزايداً غير أن الزيادة في الطالبين أكبر ، ما يدل على إختلال سوق العمل في هذه الفترة ، دون إنكار المجهودات المبذولة من طرف السلطات الوصية لإنعاش السوق بتبنيها سياسة ترقية الشغل معتمدة على مقاربة اقتصادية محورها الأساسي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

11. الهيئات المستحدثة لتوفير فرص العمل :

إن ارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف التسعينات أدى بالدولة إلى التدخل عن طريق إنشاء هيئات لدعم التشغيل تتمثل في الأتي :

1.11 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : ANSEJ

هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني ، أنشئت عام 1997 ، و يشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لعلاج مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري ، من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز :

-تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات .

-تشجيع كل الأشكال و الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب .

-تقديم الدعم و الاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع .

-إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه .

قد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود من تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبياً ، والجدول التالي يمثل تطور المشاريع الممولة و أثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997-2016.

جدول رقم 8: تطور المشاريع الممولة و أثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم الشباب (و.و.د.ت.ش.)من 1997 إلى 2016

عنوان / سنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المشاريع الممولة	69	7 210	14 725	10 359	7 279	7 087	5 664	6 691	10 549	8 645
أثر الشغل	386	23 735	39 260	28 735	20 152	19 631	14 771	19 077	30 376	24 500
عنوان / سنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
عدد المشاريع الممولة	8 102	10 634	20 848	22 641	42 832	65 812	43 039	40 856	23 676	11 262
أثر الشغل	22 685	31 418	57 812	60 132	92 682	129 203	96 233	93 140	51 570	22 766

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، **الجزائر بالأرقام نتائج:2014–2016**،نشرة 2017،رقم 47، ص 14، نقلاً عن وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

ملاحظة: تمويل المشاريع هو توحيد نوعين من التمويل هما:

- **ثلاثي** : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب + البنك + مطوّر
- **مزدوج** : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب + مطوّر

يبين الجدول أعلاه ارتفاع عدد المشاريع الممولة من 69 مشروع سنة 1997 إلى 11262 مشروع سنة 2016 .

2.11 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص و يتضمن دور الوكالة تقديم الدعم و الاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.00 دج موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغو سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلاً أو معارف في نشاط معين. وأهداف القرض المصغر هامة و هي تجربة حققت نجاحاً كبيراً في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة(13) .

لقد قدرت عدد الملفات الممولة وفقاً لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر بـ 3329 ملف سنة 2005 ليرتفع عددها إلى 146427 ملف ممول سنة 2012 ثم بدأ العدد بالانخفاض حيث بلغ العدد بـــ 21362 ملف ممول سنة 2016، وفي المقابل بلغ مجموع المناصب المنشأة 4994

منصب سنة 2005 واستمر العدد في الارتفاع ليبلغ سنة 2014 (176315 منصب منشئ)، ثم انخفض إلى 32045 منصب سنة 2016 .

جدول رقم 9 : حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط و وفقاً لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (و.و.ت.ق.م)

سنة النشاط	قطاع النشاط								مجموع المناصب المنشأة	عدد الملفات الممولة*
	فلاحة	صناعة جدّ صغيرة	بناء و أشغال عمومية	خدمات	صناعة تقلدية	تجارة	صيد			
2005	1 473	1 898	125	300	1 198	-	-		**4 994**	**3 329**
2006	9 603	16 391	1 020	2 328	3 989	-	-		**33 331**	**22 221**
2007	4 025	9 734	1 113	4 811	6 164	-	-		**25 847**	**17 231**
2008	10 781	13 785	4 158	15 931	18 493	-	-		**63 148**	**42 099**
2009	18 233	13 706	6 282	21 169	31 711	-	-		**91 101**	**60 734**
2010	12 821	18 351	5 735	18 763	22 264	-	-		**77 934**	**51 956**
2011	24 338	73 022	12 539	35 656	15 862	-	-		**161 417**	**107 611**
2012	33 164	88 902	24 021	43 916	29 546	92	-		**219 641**	**146 427**
2013	19 412	79 239	16 854	32 719	17 299	356	174		**166 053**	**110 702**
2014	18 804	72 608	14 049	37 416	31 083	1 664	691		**176 315**	**117 543**
2015	11 246	54 005	10 746	25 911	22 428	1 658	158		**126 152**	**84 101**
2016	3 131	12 248	3 686	7 197	5 025	688	70		**32 045**	**21 363**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، **الجزائر بالأرقام نتائج:2014–2016**،نشرة 2017،رقم 47، ص 13، نقلاً عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

*تمويل مزدوج = الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر + مطوّر

*تمويل ثلاثي = الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر + البنك + مطوّر

3.11 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: أحد صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، وضع حيز التنفيذ منذ سنة 2004 وهو موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة، ويحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى والخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة و بحجم استثماري يفوق 5 مليون دينار جزائري، والجدول التالي يوضح تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من 2004 إلى 2016 .

جدول رقم 10: تطور المشاريع الممولة و أثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) (2004-2016)

عنوان / سنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع الممولة	13	1 901	2 236	2 574	2 429	4 221	7 465
أثر الشغل	34	5 159	6 078	6 949	5 781	9 574	15 804
عنوان / سنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
عدد المشاريع الممولة	18 490	34 801	21 412	18 823	15 449	8 902	
أثر الشغل	35 953	59 125	41 786	42 707	37 921	21 850	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، **الجزائر بالأرقام نتائج:2014-2016**،نشرة 2017،رقم 47، ص 13، نقلاً عن وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

ملاحظة: نوع تمويل المشاريع هو تمويل **ثلاثي** (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة + البنك + مطوّر) يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع الممولة وفقاً للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة شهد ارتفاعاً ملحوظا، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 13 مشروع سنة 2004 ليصل إلى 34801 مشروع سنة 2012، لينخفض سنة 2016 و يقدر بـ 8902 مشروع .

4.11 الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM :

تليها مديريات التشغيل للولاية من خلال البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل باعتباره أهم برنامج وضعته الدولة لإدماج الحاصلين على شهادات جامعية ، ثم تأتي بعدها باقي الوكالات المتخصصة الموضوعة تحت وصاية الوزارة للتعريف بها و ببرامجها المختصة أساساً في استقبال و توجيه أصحاب المبادرات و العمل على تجسيد مشاريعهم .

5.11 المرصد الوطني للتشغيل و مكافحة الفقر: يمكن للمرصد الوطني للتشغيل و مكافحة الفقر أن يلعب هو الآخر دورًا بارزًا في مجال الإعلام و التقييم في التشغيل بحكم اختصاصاته و تركيبته .

6.11 وكالة التنمية الاجتماعية ADS :

هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني ، أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر ، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة و ذلك بوضع تدابير و برامج لمحاربة البطالة و الفقر و التهميش ، و من بين المهام الأساسية للوكالة ما يلي :

1- ترقية و اختيار و تمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة .

2- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة، أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع .

12. خاتمة: عملت الجزائر على إشباع الحاجات الأساسية لسكانها من خلال إتباع سياسات تؤمن الاستخدام الكامل عبر قوانين صارمة، والضمان الاجتماعي آلية من آليات الحماية الاجتماعية في الجزائر فهو مكسباً للمجتمع باعتباره أداة فعالة ضد الأخطار التي تهدد الفرد، يضمن الحماية للعامل من الأخطار التي تهدده داخل المؤسسة الاقتصادية وخارجها (كالخدمات الصحية، التعويضات العائلية، منح الشيخوخة، التقاعد، الأمومة، العجز، الوفاة والمرض، حوادث العمل والأخطار المهنية)، شهدت الجزائر منذ الاستقلال تطوراً كبيراً تجسد من خلال العديد من التنظيمات والقرارات والإجراءات التي تم اتخاذها والتي هدفت إلى تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكافة الفئات الناشطة والشرائح الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة، عبر عدة مؤسسات بفروع متعددة هي: CNAS، CASNOS، CNAC، CNR، CACOBATH، ONAAPH، FNPOS .

لم يكن الضمان الاجتماعي بمعزل عن التقلبات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت في الجزائر خلال التسعينات بل كان هو الفاعل في نظام الحماية، وذلك باشتراكه في صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً تلك المتعلقة بسوق العمل. تبرز الإحصائيات خاصته حجم الدور الذي يؤديه .

فيما يخص التشغيل فقد تبنت الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي مقاربة اجتماعية لامتصاص الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية ، كما اعتمدت في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق سياسة تشغيل ذات مقاربة اجتماعية و اقتصادية فسطرت سياسة نشيطة تعيد التوازن إلى سوق العمل باتخاذ عدة إجراءات و برامج تشغيلية تتماشى و خصوصيات سوق العمل خصوصاً من الناحية الكمية، وقامت بتسيير البطالة مراعاة للجانب الاجتماعي للفئات الهشة التي لم تتمكن من الاندماج في السوق، فأنشأت هيئات لدعم التشغيل، وإعتمدت على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتضح الصورة أكثر في الإحصائيات المدرجة.

قائمة المراجع:

1- محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 23.

2-إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي**، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1988، ص 487.

3- نسيمة لعرج مجاهد ، مصطفى طويطي ، **تحليل واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الوادي ، العدد 2 جوان 2017، ص 66 .

4- بن دهم هوارية، **الحماية الاجتماعية في الجزائر**، دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2014-2015 ص 50.

5- حسين عبد الله حمدان، **أحكام الضمان الاجتماعي**، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 105-106 .

6-Revue de problème économique , cotisation rompement l'emploi 9/12/1998 n 2954.

7- Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité social, présentation du système de sécurité sociale algérien, op-cit, p4.

8- أمحمد زيدان، محمد يعقوبي : **فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي**، ص 16 .

9- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة والتجزئة)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 217.

10- دراوسي مسعود، **السياسات المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر**، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 384.

11- سعدية قصاب، فاطمة الزهرة عيدودي، **سياسات التشغيل في الجزائر 1990 – 2014: تشخيص وتقييم**، مجلة معارف (مجلة علمية محكمة) السنة العاشرة ، العدد 20 (جوان 2016)، ص 38 .

12- Boutaleb Kouider : les politiques d'emploi dans les pays arabes : l'expérience Algérienne , communication lors du 3 éme colloque national sur l'évaluation des politiques d'emploi en Algérie (2001-2014) université de Bouira le 02 et 03 décembre 2014.

13- بن فايز نوال، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 79.